زادت عن ١٠٠ مليار دولار معظمها تشغيلية

خبراء لـ(المدى): موازنة ٢٠١٢ لا تلبي الحاجة للخدمات والتنمية ولها بعد سياسي

□ بغداد / احمد عبد ربه - وكالات

أقر مجلس النواب، الأول من أمس، الخميس ميزانية تبلغ ١٠٠,٥ مليار دولار لعام ٢٠١٢ على أساس متوسط لسعر النفط قدره ٨٥ دولارا للبرميل، ومتوسط لصادرات الخام يبلغ ٢,٦ مليون برميل يوميا، في وقت بيّن عدد من الخبراء أنها لا تلبي الحاجة الملحة لمشاريع الخدمات والإعمار.
وأكدوا في تصريحات لـ (المدى) أن الموازنة يكتنفها بعد سياسي وتخضع للخلافات التي طرأت على المشهد السياسي في البلد.
وجاءت الموافقة على الميزانية متأخرة كثيرا بسبب خلافات متكررة بين أعضاء البرلمان.
وباشر النواب التصويت على بنود الموازنة عصر يوم الخميس الماضي واستمرت الجلسة لغاية منتصف الليل بحضور ٢٤٨ نائبا وبرئاسة أسامة النجيفي.
وقال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ (المدى): شهدت موازنة عام ٢٠١٢ طغيانا للنفقات التشغيلية على حساب الاستثمارية، ما يؤدي الى ارهاق الموازنات المستقبلية، لافتاً الى موازنة العام الحالي كسابقتها لا ترتبط بالواقع المعيش وتبتعد عن الحاجات الملحة للقطاعات الاقتصادية كافة.
وأضاف الصوري: يجب تقليص النفقات التشغيلية وتحويلها إلى نفقات استثمارية ما يؤدي إلى تنشيط الاقتصادي العراقي بشكل عام، مشيراً إلى ضرورة دعم القطاع الخاص.
وتتوقع الميزانية عجزا قدره ١٢,٦ مليار دولار سيجري تمويل الجانب الأكبر منه من الفائض في حساب صندوق تنمية العراق لدى بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك.
وأنشئ الصندوق بعد عام ٢٠٠٣ من اجل توجيه الإيرادات النفطية لتمويل عمليات إعادة البناء والبرامج الغذائية للعراقيين. ويودع العراق الجانب الأكبر من عائدات مبيعاته النفطية في الصندوق.
وتخصص الميزانية ٣١,٧ مليار دولار للمشروعات الاستثمارية والرواتب ونظام دعم السلع الغذائية.
وتخصص الميزانية أيضا ١٤,٧ مليار دولار لقوات الأمن العراقية.
ووضعت الميزانية على أساس متوسط لصادرات النفط هذا العام قدره ٢,٦ مليون برميل يوميا بما في ذلك ١٧٥ ألف برميل يوميا من إقليم كردستان، وبلغ متوسط صادرات النفط العام الماضي ٢,١٦٥ مليون برميل يوميا وتراجع إلى ٢,١٠٦ مليون برميل يوميا في يناير كانون الثاني.
من جانبه، قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ(المدى): إن الموازنة المالية للعام الحالي جاءت تقليدية وخالية من الرؤى الاقتصادية الواضحة.
وأضاف انطون: بالنسبة للقطاع الصناعي والزراعي لم تول له الأهمية من خلال التخصيصات الكاملة في الموازنة، مشيراً إلى احتلال القسم التشغيلي الحصة الأكبر.
ودعا الى الاهتمام بالقطاع الخاص لدوره في عملية التنمية الاقتصادية ودعم القطاعات الزراعية والصناعية في البلاد.
ويحاول العراق العضو في منظمة أوبك إعادة بناء اقتصاده الذي خربته سنوات من الحرب والعقوبات ويعتمد بشكل أساسي على إيراداته النفطية التي تمول حوالي ٩٥ بالمئة من موازنته.
ويهدف العراق الذي يملك رابع اكبر احتياطيات نفطية في العالم- الى زيادة طاقته الإنتاجية الى ٨-٨,٥ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧ وهو ما قد يقفز به الى الصف الأول للمنتجين العالميين. والعجز في موازنة العام الماضي ٢٠١١ بلغ ٨٢,٦ مليار دولار على أساس سعر للنفط قدره ٧٦,٥٠ دولارا للبرميل ومتوسط للصادرات قدره ٢,٢ مليون برميل يوميا.
الكتل الكردستانية أشواق الجاف لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز): إن كافة الإيرادات المتحققة فعلا ستدخل في صندوق تنمية العراق أو أي تشكيل آخر يحل محله بعد خصم ٥٪ عن تعويضات حرب الكويت أو أي نسبة أخرى يقررها مجلس الأمن وتسديدها إلى الأمم المتحدة.
وشددت الجاف على أن ممثلي الشعب في مجلس بذلوا جهودا حثيثة لإقرار الموازنة، واصفة تشريع الموازنة بأنه "بشرى خير للشعب العراقي".
من جانبه، اعلن رئيس الجبهة التركمانية المنضوية في القائمة العراقية أرشد الصالحي عن تضمين الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ تخصيصات مالية لإعمار المناطق التركمانية في عدد من محافظات البلاد.
وذكر الصالحي في بيان له نقلته وكالة كل العراق [أين] ان "الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ تضمنت ولأول مرة تخصيصات لإعمار المناطق التركمانية في محافظات كركوك وصلاح الدين وديالى ونينوى".
في غضون ذلك، وصف النائب عزيز شريف المياحي عدم إقرار الفقرة ٣٦ من موازنة ٢٠١٢، بأنه ضربة قاضية للفقراء تقف وراءها خلافات سياسية.
وقال في تصريح صحفي: إن عدم إقرار الفقرة ٣٦ من الموازنة المالية من قبل أعضاء بعض الكتل السياسية هي بمثابة ضربة قاضية للفقراء في العراق، لأنها تتضمن تخصيص مبالغ لبناء وحدات سكنية ومدارس ومستشفيات في جميع المحافظات وفق نظام الدفع الآجل".
وأضاف: أن وراء عدم التصويت على الفقرة ٣٦ سبب سياسي بحت، لاعتقاد بعض النواب أن إقرار هذه الفقرة سيؤدي الى نجاح الحكومة، وهذا ما يرفضه هؤلاء الذين أقحموا المواطن العراقي في خلافاتهم السياسية.

مصافي الشمال ترفع إنتاجها إلى ٣٥٠ ألف برميل يومياً

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت شركة مصافي الشمال، أمس، الجمعة عن ارتفاع إنتاجها من المشتقات النفطية إلى ٣٥٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا، فيما أكدت أنها ولأول مرة تنتج بنزين خالياً من الرصاص بطاقة إنتاجية وآلية تبلغ ٢٠ ألف برميل في اليوم.
وقال مسؤول إعلام الشركة فراس مجبل لـ"السومرية نيوز"، إن "شركة مصافي الشمال تمكنت خلال العام الحالي من رفع إنتاجية المشتقات النفطية إلى ٣٥٠ ألف برميل في اليوم، بعد أن كانت تتراوح بين ٣٢٠ و٣٢٥ ألف برميل من النفط الخام"، مبينا أن "الارتفاع نجم عن تطوير وإصلاح الملاكات الفنية والهندسية لعدد من المعامل، ضمن مصافي الشمال باتت أولى الشركات المحلية التي تنتج البنزين الخالي من الرصاص الصديق للبيئة"، مشير الى أن "مجموعة شركات عراقية وفرنسية وتشيكية قامت بتنفيذ العمل في هذا المشروع الذي يعد الأول من نوعه في العراق، بكلفة ٥٠ مليون دولار وبطاقة إنتاج تصل إلى ٢٠ ألف برميل يومياً".
وتابع مجبل أن "الوحدة الجديدة المضافة إلى عمل شركة مصافي الشمال ستقوم برفع درجة اوكتان البنزين الى ١٥ درجة ليصل إلى أعلى من الثمانين، وهي درجة البنزين المحسن، كما سيتاح مستقبلا رفعها أكثر لتصل إلى درجة البنزين الممتاز، فضلا عن الاستغناء عن استخدام مواد سامة مضرة للبيئة".
وأكد مجبل أن "الشركة بصدد المباشرة بمشروع (FCC) وحدة تكسير العوامل المساعدة الخاصة بتحويل النفط الأسود إلى مشتقات نفطية خفيفة، لاسيما وأن ما ينتج من مادة النفط الأسود يصل الى ٣٠ بالمائة من حجم الإنتاج الكلي"، موضحا أن "الشركة تنتج مختلف أنواع المنتجات مثل البنزين الخالي من الرصاص ووقود الطائرات والنفط الأبيض وزيت الغاز والنفط الأسود المعد للتصدير، ومختلف أنواع الزيوت مثل زيت المحركات للبنزين وزيت المحركات للديزل وزيوت مكائن الخياطة والمحولات ومنتجات الإسفلت والكبريت وغاز الوقود والغاز السائل". يذكر أن شركة مصافي الشمال هي أكبر الشركات النفطية التابعة إلى وزارة النفط، وللشركة القدرة على تكرير ٤٠٢٠٠٠ برميل نفط في اليوم، أسست عام ١٩٧٦ بموجب القانون رقم ١٠١ وقد تمت إدارة الشركة في حينها بواسطة المؤسسة العامة لتصفية النفط والغاز، وفي عام ١٩٩٧ صدر قانون شركات القطاع العام المرقم ٢٢ وأصبح اسم الشركة شركة مصافي الشمال/ شركة عامة، وتتكون الشركة من عدة مصاف أهمها مصفى الشمال بطاقة تصميمية ١٧٠٠٠٠ برميل ومصفى صلاح الدين بطاقة تصميمية ٧٠٠٠٠ برميل ومصفى صلاح الدين بطاقة تصميمية ٧٠٠٠٠ برميل ومصفى الدهون خطان ١٢٥ ألف طن سنوياً من مختلف أنواع الدهون لكل خط ومصافي مصفى كركوك ٣٠٠٠٠ ألف برميل ومصفى الكسك بطاقة ١٠٠٠٠ برميل ومصفى الصينية بطاقة ٢٠٠٠٠ ألف برميل ومصفى حديثة ألف برميل ١٦٠٠٠ ومصفى القيارة بطاقة ١٦٠٠٠ ألف برميل.

برلماني يستبعد تأثر البلاد بتقلب أسعار الذهب

□ بغداد / المدى

نفى عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب قصي جمعة تأثر العراق بتقلبات سعر الذهب في الأسواق العالمية كونه يمتلك احتياطيا كبيرا من الذهب والمجوهرات.
وقال جمعة بحسب (الوكالة الإخبارية للانباء): إن الارتفاع الحاصل بسعر الذهب في الاسواق العالمية جاء نتيجة للازمات الاقتصادية التي تشهدها بعض دول العالم ما أدى الى زيادة أسعار المواد الغذائية والسلع بشكل عام كونها تتأثر بعضها مع بعض.
وأضاف جمعة: أن العراق يمتلك احتياطيا كبيرا من الذهب سواء على مستوى التجار ام هواة الذهب من المواطنين ما ادى الى حدوث عملية توازن في موضوع العرض والطلب.
وكان قد توقعت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية نورة سالم ارتفاع سعر الذهب خلال السنة الحالية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.
وقالت سالم في تصريح سابق (للاخبارية): إن السنة الحالية ستشهد ارتفاعاً ملحوظاً في سعر الذهب عالمياً نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أصابت أمريكا وأوربا ما أدت الى عدم الاستقرار في أسعار المواد والبضائع في الأسواق العالمية، مؤكدةً: أن سعر الذهب سيتجه نحو الارتفاع.
يذكر أن الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية تشهد ارتفاعاً باهظاً بأسعار الذهب ما جعل المواطنون يتخوفون من ارتفاع سعره في الأسواق المحلية.

النفط والطاقة النيابية تطالب ببيان أسباب تأجيل الجولة الرابعة

□ بغداد / المدى

قالت لجنة النفط والطاقة النيابية،أمس الجمعة، إنها أرسلت كتابا إلى وزارة النفط الاتحادية تستفسر فيه عن الأسباب التي دفعتها إلى تأجيل انطلاق جولة التراخيص النفطية الرابعة المقرر إعلانها في آذار/ مارس المقبل.
وقال مقرر اللجنة قاسم محمد بحسب (آكانيوز) إن "لجنة النفط والطاقة خاطبت وزارة النفط رسميا لبيان الأسباب التي دفعتها إلى إعلان تأجيل جولة التراخيص النفطية الرابعة"، مبينا أن "أي رد لم يصل إلى اللجنة من الوزارة".
وأضاف محمد: أن لجنته في طور استضافة وزير النفط عبد الكريم لعيبي لمناقشته بأوضاع الوزارة".
وتابع أن "تعامل وزير النفط الحالي مع اللجنة النيابية أفضل من التعامل من الدورة النيابية السابقة"، مبينا أن "وزير النفط زود اللجنة بنسخ من جولات التراخيص النفطية التي أبرمتها الوزارة في وقت سابق".
وكان العراق قد وقع عقودا مع شركات عالمية لتطوير ١١ حقلا نفطيا مكتشفا ضمن ثلاث جولات للتراخيص من شأنها رفع إنتاج البلاد من النفط الخام إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧ من نحو ٢,٨ مليون يوميا حاليا.
وارتفعت صادرات النفط الخام العراقية إلى ٢,١٤٥ مليون برميل يوميا في كانون الأول الماضي من ٢,١٣٥ مليون برميل يوميا في تشرين الثاني
ويسعى العراق إلى تصدير ٢,٦ مليون برميل يوميا خلال العام الحالي وفق الخطة المدرجة في موازنة البلاد المالية التي تعتمد على واردات النفط بنسبة ٩٥ في المائة.
والعراق عضو في منظمة أوبك ويملك رابع أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، وأبرم اتفاقات مع شركات طاقة عالمية لرفع الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧.

العراق يوقف شراء الرز الأميركي

□ ترجمة / عبد الخالق علي

يدور الحديث اليوم بين المزارعين الأميركان حول قرار العراق بإيقاف شراء الرز الأميركي، وهي خطوة قاسية تضاف إلى معاناتهم الحالية في العام الحالي الذي تميز بكل ما هو سيئ من الجفاف الى الحرارة غير الاعتيادية. يعلم المزارعون الأميركان بان العراقيين قد عانوا خلال الاجتياح الأميركي. إنهم يعرفون أن اغلب البلدان تشتري حسب الأسعار، لكن حاليا ومع ارتفاع تكاليف الإنتاج فقد انكمشت أسواق التصدير وانخفضت أسعار الرز. يقول المزارع ستويسر "هذا غير صحيح، لدينا بعض الرز للبيع وعليهم أن يشتروه من البلد الذي حررهم".
يستورد العراق اغلب الرز الذي يستهلكه، إلا أن استيراد مليون طن سنويا يجعله لاعبا مهما في السوق العالمي. في العقد الماضي كان ١٠ – ١٥ بالمائة من هذا الرقم يأتي من الولايات المتحدة، إلا أن العراق لم يشترِ الرز الأميركي منذ أواخر ٢٠١٠.
يقول المزارع رونالد جيرتسون من تكساس "لكل ما فعلناه هناك، لابد أن تكون لهم تجارة مشتركة معنا". يقول اندي ارونسون، رئيس اللجنة التقديرية إن العراق بدلا من ذلك يشتري الرز من آسيا و أميركا الجنوبية، ومؤخرا قام بتخفيض مستوى الجودة ليتمكن من شراء الرز من الهند و هو أمر لا يجوز وفق ضوابط شركة الحبوب العراقية، كما انه اشترى مؤخرا من الاورغواي التي تزرع أنواعا من الرز مشابهة للنوع الأميركي إلا أنها تبيعها بسعر اقل. ويضيف ارونسون " يبدو أن العراق يشتري حسب السعر، وأن ارخص الأسعار اليوم هي الهندية".
في العراق يقول المسؤولون إن قرار التخلي عن الرز الأميركي جاء على الأغلب كمسألة ذوق، و قال مسؤول في وزارة التجارة بان العراق قرر استيراد الرز البسمتي ذي الحبة الطويلة من الهند بسبب القبول الواسع الذي يلاقيه في كل البلاد ولرخص سعره.
وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، قائلا "ليست لدينا مشكلة مع الرز الأميركي الذي ينال قبول العراقيين أيضا، إلا أننا نشهد طلبا على الرز الهندي أكثر من غيره كما أن سعره جيد بالنسبة لنا". إلا انه لم يعلق على الغضب الذي يشعر به المزارعون الأميركان من أن العراق يجب أن يشتري الرز الأميركي لأن آلاف الأميركان قد ضحوا بحياتهم في الحرب هناك. كان العراق يشتري سابقا نسبة ٢ – ٥ بالمائة من مبيعات الولايات المتحدة من الرز، إلا انه أوقف شراءه خلال حرب الخليج في بداية التسعينات.
في ٢٠٠٣ عندما بدأت الحرب، وخلال الاجتياح والأعمال المسلحة كانت شركة الحبوب تشتري الرز الأميركي.
يأتي ايقاف العراق شراء الرز الأميركي متزامنا مع بحث هايتي – احدى الأسواق الأميركية الواسعة – وأميركا الوسطى عن خيارات ارخص في أماكن اخرى. خسارة المبيعات كانت قاسية لأن الولايات المتحدة – بعكس الصين وغيرها من الدول الكبرى التي تزرع الرز – تقوم بتصدير نصف محصولها تقريبا.
ومع قلة الطلب من الخارج فقد انخفضت الأسعار بينما ارتفعت تكاليف الإنتاج، ما ادى الى ضغوط على المزارعين.
لقد تقلصت دوانم الرز في الولايات المتحدة خلال العام الماضي ومن المحتمل ان تتقلص أكثر حيث يتحول المزارعون الى المحاصيل التي قد تجلب لهم المزيد من الأموال. تقع نصف دوانم زراعة الرز تقريبا في اركنساس، أما الباقي فيتوزع على تكساس والمسيسيبي وميسوري وكاليفورنيا.
عندما كان العراق يبحث عن عروض الرز قبل أشهر قليلة، اعتقد الشارع العراقي أن الولايات المتحدة سيكون لها نصيب من ذلك، إلا أن ذلك لم يحصل ما سبّب صدمة للمزارعين الأميركان. يقول المزارع مايك واغنر "لقد استثمرنا الكثير في العراق، لكننا نشعر بأننا تلقينا صفعة على وجهنا".
أما المزارع جون التر فيقول "لقد أنفقنا المليارات هناك في العراق وخسرنا أبناءنا، فيجب أن يقابلونا بالمثل و يردوا الجميل، ثم أن الاورغواي لم تخسر جنديا واحدا من جنودها في العراق.

عن: نيويورك تايمز